

التحليل المكاني لأنماط الجريمة في مدينة النجف

أ.د. مضر خليل عمر الكيلاني
جامعة ديالى - كلية التربية
mutharalomar@gmail.com

م.د. حيدر عطية عبد ناصر القرعوي
جامعة الكوفة - كلية الآداب - قسم المجتمع المدني
haydera.alqarawee@uokufa.edu.iq

الملخص:

تبرز أهمية البحث في كونه تناول مشكلة واقعية تُعد إحدى أكثر المشكلات تأثيراً على الواقع الاجتماعي الحضري بسبب تأثيراتها السلبية على المجتمع بصورة عامة، ومن هنا جاء هذا البحث بعنوان (التحليل المكاني لأنماط الجريمة في مدينة النجف) إذ تم دراسة موضوع البحث من قبل الباحث معتمداً على الطريقة المسحية (المسح الشامل) لغرض التأكد من مصداقية المعلومات التي يقوم عليها البحث ضمن مدته الزمنية. وخلص البحث إلى عدة نتائج أهمها: أن الأنماط المكانية للجرائم قيد البحث في مدينة النجف تتباين من مكان لآخر، متأثرة بتباين الخصائص المكانية بين أحيائها ومناطقها السكنية. ولا سيما تلك المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية، فضلاً عن ارتفاع الكثافة السكانية والإسكانية وغيرها خلال مدة البحث.

الكلمات المفتاحية: التحليل المكاني. الأنماط، الجريمة. المدينة، النجف، الأحياء السكنية.

Spatial Analysis for patterns the crime in Al-Najaf City

Dr. Hayder Atiyah Abd Nasir Al-Qhe`awy Prof. Dr. Mudhir Khaleel Omer Al-Gailan
University of Kufa - faculty of Arts – Dept. of Civil Society University of Diyala - Faculty of Education

Abstract:

The study importance lies on dealing with a realist phenomenon that is considered as one of the most effective problems on the urban social status; it has negative effects on the individual and on the society as well, Hence this research came under the title (spatial analysis of patterns of urban crime in the city of Najaf), as the subject of the research was studied by the researcher relying on the survey method (the comprehensive survey) for the purpose of ensuring the reliability of the information on which the research is based within its time period, and the research concluded several results The most important of them is that the spatial patterns of urban crimes under discussion in the city of Najaf vary from place to place, influenced by the difference of spatial characteristics between their neighborhoods and their residential areas, especially those related to social, economic, security, political and cultural aspects, as well as the high population and housing density Reha during the search period.

Key words: Spatial Analysis, for patterns, the Crime, Al-Najaf, the city, neighborhoods.

المقدمة

يُعد علم الجغرافية أحد الاختصاصات التي اهتمت بدراسة الجريمة متخذة من دراسة المكان مرتكزاً في عملية تحليل الظاهرة، باعتبار أن الحيز المكاني هو الفرشة الأساسية التي تتفاعل كافة الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية فيه، ومن الطبيعي أن لا تتساوي الظواهر في توزيعها على سطح الأرض فهي تتباين تبعاً لتباين المؤثرات المكانية، والجريمة باعتبارها إحدى أهم المشكلات الاجتماعية تتباين في توزيعها من منطقة لأخرى، متخذة في ذلك نمطاً متسقاً يكون قابلاً للمناقشة وتحليل العلاقات المكانية المكونة لذلك النمط، وبما أن الجغرافية تهتم بدراسة تباين الظواهر مكانياً وزمانياً على سطح الأرض فهذا يجعل من الباحث الجغرافي مسؤولاً عن إيضاح ابعاد السلوك الإجرامي وأنماطه المكانية على سطح الأرض، وفيما يخص هذا البحث فالنمط المكاني للجريمة يستخدم للدلالة على التوزيع الجغرافي للجرائم في مدينة النجف، أي تحديد الحيز الجغرافي الذي تتركز فيه أعلى نسبة لمعدلات الجريمة إذا قورنت بالمناطق الأخرى، فهو يمثل المنطقة الجاذبة بسبب طبيعة خصائصها المكانية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية أو ثقافية وغالباً ما تتميز هذه المنطقة بخصائص تختلف عن غيرها لتكون ملائمة لارتكاب الجرائم.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بمحاولة الاجابة عن التساؤل الآتي (ماهي الانماط المكانية للجريمة وماهي أهم العوامل والمتغيرات الجغرافية التي تسهم في تباينها في مدينة النجف؟).

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الجريمة ذات أنماط مكانية متباينة ترتبط بالخصائص الجغرافية ولاسيما تلك المتعلقة بالجوانب البشرية كالاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية والثقافية، فضلاً عن ارتفاع الكثافة السكانية والإسكانية، إذ تؤثر في تركيز أو عدم تركيز العمل الإجرامي.

منهجية البحث: اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإيجاد العلاقات المكانية الخاصة بموضوع البحث مستعيناً بأسلوب التحليل الكمي، كما استعان الباحث بطريقة المسحية(المسح الشامل) لحصر اعداد الجرائم قيد البحث والتي شملت جرائم(القتل العمد، الشروع بالقتل، الخطف، والإيذاء العمد، الاغتصاب واللواط، السرقة، الاحتيال، المتاجرة وتعاطي المخدرات، التزوير، اغتصاب السندات والأموال) كما استخدم برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في عملية التوزيع الجغرافي للجرائم في مدينة النجف، فضلاً عن الرسوم البيانية والجداول الاحصائية.

هدف البحث وأهميته: يهدف هذا البحث إلى إيضاح الأنماط المكانية للجريمة، كما يهدف الى إيضاح الأسباب الرئيسة التي تقف وراء ارتفاع معدلات الجرائم في مدينة النجف، وتتمثل الأهمية العلمية للبحث بوصفها دراسة مكانية تسهم في فهم إحدى أهم المشكلات الاجتماعية إلا وهي الجريمة، وإيضاح مدى ارتباطها بالمتغيرات المكانية التي ساعدة على تمركز الجرائم في

المدينة، وهي بذلك تساعد صناع القرار على وضع السياسات المناسبة للحفاظ على الأمن الاجتماعي ووضع الخطط الوقائية والعلاجية.

حدود البحث المكانية والزمانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في موضع مدينة النجف التي تقع ضمن محافظة النجف الأشرف التي تقع في وسط العراق، وحسب التصنيف الإداري المتبع فالمدينة تُعد الحيز الحضري الرئيس والمركز الإداري لمحافظة النجف، أما الحدود الزمانية للبحث فتتمثل بالمدة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٦ - ٢٠١٦) إذ تم حصر أعداد الجرائم قيد البحث ومناطق حدوثها من سجلات الاساس في مراكز الشرطة أثناء مدة التحقيقات.

أولاً: المفاهيم الرئيسية للبحث: -

(١) **التحليل المكاني:** يعرف التحليل المكاني بأنه العملية التي يتم من خلالها تحويل البيانات الخام إلى معلومات مفيدة، إذ تعمل أدواته على مساعدتنا في فهم الظواهر الجغرافية بشكل أفضل وتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها (Cappelli, 2013, pp. 5-6) فيما يهدف إلى تحديد الأنماط المتعددة في المكان من خلال فهم وتفسير العمليات التي ساعدت على بناء الأنماط الخاصة بالظواهر الجغرافية، ويستأثر الباحثون في دراسات جغرافية الجريمة بالتحليل المكاني في توزيع الجريمة والمجرمين لأنه أداة قيمة في التحليل والتعميم لعدد من الأمور أهمها (هريرت، ٢٠٠١، الصفحات: ٨٦-٨٧) انه يحدد لنا مكان الجريمة أو موقع المشكلة .

(ب) يسهم في كشف بعض المؤشرات الاجتماعية وفهم أفضل للتعميمات المكانية، فتوزيع معدلات الجريمة في الحيز المكاني الحضري يعكس التباين في مستوى المعيشة والكثافة السكانية ونوع السكان.

(٢) **النمط المكاني:** وفي اللغة تشير كلمة النمط إلى الطريقة أو الصنف أو النوع أو الطراز من الشيء (العربية، مجمع اللغة، ٢٠٠٤، صفحة ٦٣٥)، كما يشير مفهوم النمط الى التوزيع فهو عند الجغرافيين يشير إلى الشكل الذي تنتظم بموجبة العناصر فوق سطح الأرض (الهيتي و محمد، ١٩٨٩، صفحة ١١٣)، وإذا ما اقترن النمط بالمكان فهو يشير إلى القيم المتشابهة والاكثر تكراراً مكانياً وزمانياً، فمن خلال تحديد النمط وتوزيعه مكانياً يستطيع الباحث تحديد مناطق التركيز ومناطق الضعف، إضافة إلى إمكانية تحديد شكل وامتداد الظاهرة .

(٣) **الجريمة:** نظراً لأهمية الجريمة وما تسببه من تهديد للأمن المجتمعي أصبحت مركز اهتمام العديد من الباحثين إذ تُرست الجريمة من نواحٍ عدة، لذا سيتم استعراض أهم الآراء التي طرحت من أجل تحديد تعريفاً للجريمة وهي كالآتي: -

(أ) **الجريمة من منظور الشريعة الإسلامية:** تعرف بأنها الإتيان بفعل محرم تم النهي عنه أو ترك واجب تم إقرار العمل به، فالسلوك المنحرف لا يُعد جريمة إلا بنصب يُقر أن هذا العمل (فعلاً أو تركاً).

(ب) **الجريمة من منظور قانوني:** تُعرف بأنها الفعل المخالف لأحكام قانون العقوبات، فيما يعرفها البعض بأنها الإتيان بفعل ينص القانون على تجريمه متمثلاً بالتصرفات والأقوال وحدد له عقوبة واضحة (الزيادي، ٢٠١٥، صفحة ٣٢)

(ج) **الجريمة من منظور اجتماعي:** تُعرف على أنها القيام بالفعل الضار بمصالح المجتمع، وكيفية تحديد

نوع سلوك الفرد بأنه إجرامي من عدمه يكون من خلال مخالفته القيم والأخلاق التي تسود في المجتمعات البشرية، فيما يراها البعض بان عبارة عن سلوك منحرف عن المعايير التي حددها القانون والتي من شأنها أن تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع كما وضعت عقوبة جزائية تحد من هذا السلوك المنحرف (سالم، ٢٠١٥، صفحة ١٩).

(د) **الجريمة من منظور علم النفس :** تعني الإقدام على إشباع غرائز شخصية بطرائق شاذة بسبب حالات مرضية نفسية تسيطر على الفرد في مكان وزمان معين (الصادقي ، عبد الخالق، و رمضان، ٢٠٠٢، الصفحات ٢٣٥-٢٣٦) ، وعرفت الجريمة من منظور نفسي على أنها وسيلة دفاعية لتخفيف الأزمات والضغط النفسية، بمعنى أن الجريمة حسب ما تقدم تتوافق مع الأمراض النفسية التي تكون عبارة عن اضطراب انفعالي في شخصية المجرم، مما يؤدي إلى تحول ذلك الاضطراب النفسي إلى سلوك إجرامي يظهر في صورة اضطراب اجتماعي (سالم، ٢٠١٥، صفحة ١٧).

(و) **الجريمة من منظور علم الجغرافية :** إن الإسهام الحقيقي للمنظور الجغرافي للجريمة جاء من خلال تطور مفهوم الجريمة بوصفها ظاهرة بشرية لها أبعاد مكانية ملموسة من خلال إيضاح تأثيرات البيئة المكانية بكل ما تحتويه من فعاليات اجتماعية واقتصادية وسياسية وخصائص جغرافية على سلوك الفرد بما يساعد في تفسير حدوث السلوك الإجرامي بقدر الإمكان، إذ أن المنهجية الجغرافية لدراسة الجريمة لا تُركز فقط على الارتباطات الإحصائية ما بين عدد الجرائم ومكان حدوثها وإنما تذهب إلى البحث عن السبب الذي يقف خلف السلوك الإجرامي، أي تفسير ظاهرة الجريمة من خلال المعرفة المفصلة بالبعد المكاني لبعض مناطق المدن التي تعد مناطق تركيز للجرائم والمجرمين وفهم طبيعة تركيبها الاجتماعي والاقتصادي والجغرافي وغيرها (محمد، ٢٠١٤، صفحة ٥٩).

ثانياً: التوزيع المكاني للجريمة في مدينة النجف للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

يتسم التوزيع المكاني للجريمة بالتباين العددي من حي سكني لآخر، إذ يلاحظ أن بعضها سجلت معدلات أعلى من المعدل العام للجريمة في المدينة، فيما انخفضت إلى أقل من ذلك في الأحياء والمناطق السكنية الأخرى، ومن أجل إيضاح توزيع الظاهرة جغرافياً في منطقة الدراسة ومدى تباينها المكاني لمجموع معدلات أنواع الجرائم كافة سيتم تقسيم الأحياء والمناطق السكنية على (٧) فئات تنازلياً حسب ارتفاع النسب المئوية للجريمة وهي كالآتي.

(١) **الفئة الأولى:** تضم المناطق التي ارتفعت فيها نسب الجريمة (٦,٢٪ فأكثر) وتتمثل بـ(مركز المدينة) إذ يُلاحظ من جدول (١) أن أعداد الجرائم المسجلة فيه بلغت (٥٢٩٦) جريمة وشكلت نسبة مقدارها (١٤,٥٪) من أجمالي الجرائم قيد الدراسة التي تبلغ (٣٦٤٢٥) مسجلة بذلك معدلاً أعلى من المعدل العام للجرائم في المدينة الذي يبلغ (٦٥٠) جريمة وبنسبة (١,٨٪) وكما هو

موضح في الشكل (١) وهذا يشير الى ان مركز المدينة يمثل منطقة تركز للجريمة وجاذبة للمجرمين إضافة الى كونها منطقة وهن أمني.

ومن الملاحظ أن توزيع الجرائم في مدينة النجف يتباين مكانياً تبعاً لما تتمتع به كل منطقة من أهمية موقعيه سواء كانت تلك الأهمية ذات طابع ديني أو تجاري أو صناعي أو سكني أو إداري وكما هو موضح في الخريطة (١) بمعنى أن الخصائص المكانية لأي منطقة هي العامل المتحكم في ارتفاع أو انخفاض معدلات الجريمة فضلاً عن تباين تأثيرات تلك الخصائص فيما بينها في نفس المنطقة , وهذا ما ينطبق على مركز المدينة الذي سجل أعلى معدلات للجرائم في مدينة النجف , إذ يمتاز بخصائص مكانية جعلت منه منطقة تركز لأغلب أنواع الجرائم , فمن الناحية الدينية يعد ذات أهمية كبيرة بسبب تواجد حرم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) وبعض مرقد الأنبياء والأولياء الصالحين (عليهم السلام) إضافة إلى ذلك تواجد أغلب مكاتب مراجع الدين, فضلاً عن قربها من مقبرة وادي السلام وانضمام جزء منها ضمن الحدود الادارية لمركز المدينة هذه الخصائص وغيرها جعلت منه مركزاً لتوافد ملايين الزائرين من داخل العراق وخارجه على مدار السنة لغرض أداء مراسيم الزيارة وأداء الشعائر الدينية.

أما من الناحية التجارية يعد مركز المدينة من أهم المناطق التجارية في المدينة, إذ تتمركز فيه أغلب الأسواق والمحال والمراكز التجارية والعيادات الطبية التي توفر أغلب الاحتياجات سواء لأبناء مدينة النجف أو المناطق المجاورة وللزوار في مواسم الزيارة وهذا أدى إلى إحداث حالة من الحراك الاقتصادي داخل المنطقة مما جعلها مقصد للعديد من الوافدين من أبناء المحافظة والمحافظات الأخرى وذلك للحصول على فرص عمل , ومن الناحية الادارية يُعد مركز المدينة أحد أهم المراكز الادارية في مدينة النجف إذ يتواجد ضمن حدودها الادارية العديد من المؤسسات الحكومية كالمصارف الحكومية والاهلية والعديد من الدوائر الخدمية كمرآب النقل الداخلي ودائرة التسجيل العقاري والمدارس وغيرها مما أدى إلى ارتفاع نسبة المراجعات على تلك الدوائر لغرض تلبية متطلبات سكان المدينة والمحافظة بصورة عامة, إنه يمثل منطقة الأعمال المركزية بكامل صفاتها وسماتها ما عدا كونه مزدحم بالسكان ليلاً ونهاراً .

أما من الناحية السكنية فيعد مركز المدينة وما يحتويه من مناطق سكنية المتمثلة بالمحلات الأربعة (المشراق, البراق, العمارة, الحويش) من أقدم مناطق السكن في المدينة إذ يطلق عليها تسمية (المدينة القديمة) لما لها من جنور تاريخية فهي تحيط بالحرم المطهر للإمام علي (عليه السلام) من الجهات الأربعة وعلى الرغم من الخصائص السكانية والسكنية الموجودة في المنطقة, إلا أنها تأتي أهميتها ثانوية امام ما تحمله هذه المناطق من رمزية لدى أغلب سكان مدينة النجف , إذ تعد من المناطق التي تحظى باهتمام ذات طابع اجتماعي ونفسي له أهمية كبيرة , وهذا الجانب جعل من هذه المناطق وما تحتويه من أسواق ومنشآت ثقافية ومقاهي ومحال تجارية مقصد لأبناء المدينة والمناطق المحيطة بها وبشكل يومي, إذ تعد من مناطق الالتقاء للعديد من المثقفين وأصحاب الحرف والتجارة , إضافة إلى ذلك نجد أن مركز المدينة يقع بالقرب من العديد من المناطق السكنية التي توصف بأنها ذات طابع شعبي كمناطق الجديديات

بمحلاتها الأربعة إذ تعد من مناطق الثقل السكاني في المدينة إضافة إلى منطقة الشوافع ونزلة البحر وما تحتويه هذه المناطق من تجمعات للسكن العشوائي التي تؤثر وبشكل مباشر في زيادة الكثافة السكانية داخل مركز المدينة وازدياد التكسد السكاني حدة وكثافة .
ومما تقدم يلاحظ أن مركز المدينة وما فيه من خصائص مكانية جعلته منطقة ذات كثافة سكانية عالية جداً نتيجة لحركة السكان اليومية سواء من داخل العراق وخارجة على مدار السنة , فضلاً عن أبناء المدينة الذي يكون تواجدهم يومي أو شبه يومي مما أدى إلى جعلها منطقة مزدحمة, وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات ممارسة السلوك الإجرامي بمختلف أنواعه ولاسيما في مواسم الزيارة , وخلاصة القول ان تكرار حدوث الجرائم في مركز المدينة بشكل متكرر وبمعدلات اعلى من المعدل العام في المدينة خلال مدة الدراسة يشكل نمطاً مكانياً , وهو يمثل منطقة تركز للجرائم بمختلف أنواعها كما تُعد منطقة وهن امني جاذبة لممارسة السلوك الاجرامي.

(٢) **الفئة الثانية :** وتضم الأحياء التي تتراوح فيها نسب الجريمة (٥,١٪ - ٦,١٪) وهي حيي (الميلاد, الرحمة) إذ بلغت أعداد الجرائم المسجلة فيهما (٢٢١٢, ١٩٥٣) جريمة وشكلت نسبة بلغ مقدارها (٦,١٪ , ٥,٤٪) على التوالي من أجمالي الجرائم قيد الدراسة في المدينة , ويُلاحظ أن الأحياء السكنية ضمن الفئة سجلت معدلات أعلى من المعدل العام للجرائم في مدينة النجف , يُلاحظ أن أجمالي الجرائم في هذه الفئة بلغ (٤١٦٥) جريمة وبنسبة بلغت (١١,٤٪) ويمكن القول أن الفئة الثانية تمثل أيضاً منطقة تركز للجريمة وجاذبة لممارسة السلوك الإجرامي.
ومما تقدم يلاحظ أن ارتفاع معدلات الجرائم في حيي (الميلاد , الرحمة) جاء مقترناً مع ما في تلك الأحياء من خصائص مكانية جعلها مهيئة لممارسة السلوك الإجرامي من قبل بعض الأفراد , إذ يُلاحظ أن خصائصها المكانية السكانية والاسكانية أثرت وبشكل كبير في ارتفاع معدلات الجريمة فيها, إذ شكلت أعداد سكانها نسبة بلغ مقدارها (٦,٢٪ , ٣,٢٪) نسمة من سكان المدينة , وهذا أثر وبشكل واضح في ارتفاع الكثافة السكانية الصافية التي بلغت (٢٣٣, ٢٩٩) شخص/ هكتاراً على التوالي, فيما بلغ معدل الاشغال في الوحدة السكنية والتي بلغت (٧,٨٤, ٦,٨٤) شخص/مسكن على التوالي و(١,١٧, ١,٠٢) اسرة/ مسكن على التوالي, كما ان اتساع مساحة الحي أثرت وبشكل واضح في ارتفاع أعداد الوحدات السكنية إذ شكلت نسبة بلغت (٦,٢٪ , ٣,٧٪) من مجموع الوحدات السكنية في المدينة, مما أدى إلى زيادة المساحة السكنية الصافية والتي بلغت نسبتها في كلا الحيين (٤٦٪ , ٤٢٪) على التوالي من مساحتهما, وهذا أثر في ارتفاع الكثافة السكانية الصافية والتي بلغت (٤٤,٣٠) مسكن/هكتاراً على التوالي.

التحليل المكاني لأنماط الجريمة في مدينة النجف (١٢٣)

جدول (١) التوزيع العددي للجرائم وأهم الخصائص السكانية والاسكانية في مدينة النجف للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

الفئات	الأحياء	عدد الجرائم	النسبة المئوية	مساحة الحي هكتار	عدد السكان	النسبة المئوية	عدد الاسر	عدد المساكن	النسبة المئوية	المساحة السكنية الصافية	النسبة المئوية	الكثافة السكانية الصافية	الكثافة السكانية	الاشغال اشغال شخص/مساكن	الاشغال اسرة/مساكن
1	مركز المدينة	5296	14,5	116	11263	1,5	1681	1636	1,7	26	22	64	440	6.88	1.03
2	الميلاد	2212	6,1	444	47108	6,2	7031	6007	6,2	202	46	30	233	7.84	1.17
	الرحمة	1953	5,4	193	24506	3,2	3658	3570	3,7	82	42	44	299	6.86	1.02
3	العسكري	1813	5,0	267	62611	8,2	9345	7048	7,2	125	47	56	501	8.88	1.33
	الانصار	1791	4,9	150	45932	6,0	6855	5466	5,6	60	40	90	759	8.4	1.25
	السلام	1739	4,8	304	25221	3,3	3764	3468	3,6	126	41	28	200	7.27	1.09
	الوفاء	1677	4,6	166	33064	4,3	4935	4678	4,8	63	38	74	525	7.07	1.05
	النصر	1390	3,8	272	55806	7,3	8329	7172	7,3	139	51	52	401	7.78	1.16
4	الجامعة	1258	3,5	239	23776	3,1	3549	3314	3,4	83	35	40	286	7.17	1.07
	المكرمة	1240	3,4	282	46790	6,1	6984	5471	5,6	127	45	43	370	8.55	1.28
	الامير	966	2,7	172	16917	2,2	2525	1974	2,0	89	52	22	190	8.57	1.28
	الرضوية	893	2,5	328	36586	4,8	5461	5267	5,4	175	53	30	209	6.95	1.04
5	الجديدة٤	889	2,4	100	30804	4,0	4598	4596	4,7	56	55	83	553	6.7	1
	القادسية	802	2,2	62	14005	1,8	2090	1590	1,6	29	47	54	476	8.81	1.31
	الجديدة٣	789	2,2	89	24776	3,2	3698	3531	3,6	37	42	95	670	7.02	1.05
	الجمعية	766	2,1	152	21976	2,9	3280	2727	2,8	61	40	44	357	8.06	1.2
	الصناعي	580	1,6	171	1342	0,2	200	189	0,2	3	2	67	473	7.1	1.06
	العدالة	550	1,5	164	12660	1,7	1890	1861	1,9	57	35	33	222	6.8	1.02
	الجديدة١	544	1,5	53	8052	1,1	1202	1123	1,2	13	25	84	599	7.17	1.07
	العروبة	524	1,4	218	45189	5,9	6745	5496	5,6	90	41	61	500	8.22	1.23
	المقبرة	518	1,4	1360	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
6	القدس١	516	1,4	27	3843	0,5	574	446	0,5	12	43	38	330	8.62	1.29
	الشرطة	467	1,3	25	8466	1,1	1264	744	0,8	14	56	53	605	11.38	1.7
	الزهراء	463	1,3	88	18727	2,5	2795	2017	2,1	40	46	50	466	9.28	1.39
	الحسين	413	1,1	84	10064	1,3	1502	1089	1,1	27	32	41	377	9.24	1.38
	الصحة	404	1,1	31	874	0,1	130	125	0,1	4	12	33	232	6.99	1.04
	الغري	403	1,1	77	7494	1,0	1119	1069	1,1	30	38	36	254	7.01	1.05
	السعد	383	1,1	97	6354	0,8	948	903	0,9	45	47	20	140	7.04	1.05



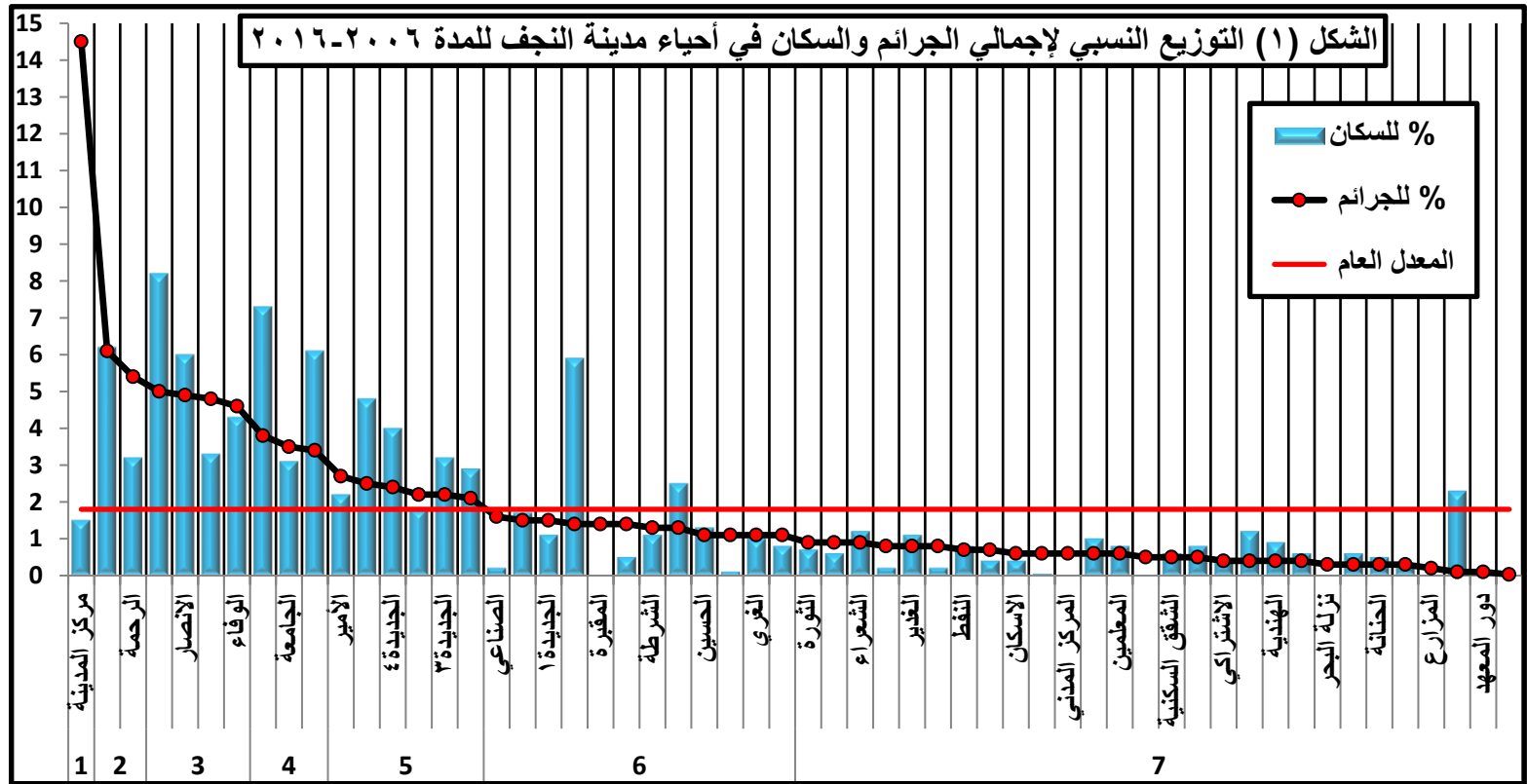
التحليل المكاني لأنماط الجريمة في مدينة النجف (١٢٤)

1.7	11.6	503	43	59	10	0,4	434	750	0,7	5027	17	0,9	337	الثورة	7
1	6.8	397	58	26	11	0,6	633	646	0,6	4330	42	0,9	330	الجديدة ٢	
1.2	8.1	442	55	44	21	1,2	1153	1390	1,2	9310	48	0,9	315	الشعراء	
1.3	8.6	-	-	-	0	0,2	204	263	0,2	1762	169	0,8	303	الحرفيين	
1.2	7.8	183	24	50	46	1,1	1091	1264	1,1	8471	92	0,8	290	العدير	
1.1	7.2	3	0	41	430	0,2	186	199	0,2	1330	1051	0,8	289	النداء	
1.2	8.3	262	32	40	24	0,8	754	930	0,8	6234	60	0,7	252	النفط	
1	7	127	18	36	24	0,4	432	449	0,4	3005	65	0,7	245	الفرات	
1.1	7.2	282	39	33	12	0,5	473	505	0,4	3382	36	0,6	219	الاسكان	
1.6	10.7	-	-	-	0	0,03	19	60	0,04	331	92	0,6	212	عدن	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0,6	207	المركز المدني	
1.1	7.2	260	36	31	29	1,1	1036	1108	1,0	7420	92	0,6	206	ابو طالب	
1.1	7.6	250	33	32	23	0,8	759	859	0,8	5753	72	0,6	203	المعلمين	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0,5	190	شارع كربلاء	
2.4	16.3	2456	151	5	1,8	0,3	270	656	0,6	4396	38	0,5	189	الشقق السكنية	
1.1	7.4	364	49	35	17	0,9	858	945	0,8	6335	50	0,5	180	الكرامة	
1	6.9	251	37	36	13	0,5	476	488	0,4	3267	36	0,4	163	الاشتراكي	
1.3	9	703	78	20	13	1,0	1011	1355	1,2	9081	63	0,4	154	الحوراء	
1.2	8	215	27	35	31	0,8	826	983	0,9	6584	87	0,4	145	الهندية	
1.1	7.1	118	17	45	40	0,7	664	707	0,6	4739	90	0,4	135	القدس ٢	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0,3	126	نزلة البحر	
1.3	8.9	476	53	33	10	0,6	556	740	0,6	4955	31	0,3	119	الامام المهدي	
1.2	7.9	136	17	55	27	0,5	465	551	0,5	3693	49	0,3	106	الحنانة	
1.1	7.4	124	17	43	16	0,3	269	295	0,3	1980	37	0,3	102	المثنى	
-	-	-	-	0	-	-	-	-	-	-	-	0,2	66	المزارع	
1.1	7.3	748	102	82	23	2,4	2371	2591	2,3	17362	28	0,1	52	الثوابع	
1.5	10.2	241	24	7	4	0,1	100	153	0,1	1023	65	0,1	41	دور المعهد	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	145	0,03	10	قرية الغدير	

المصدر: بالاعتماد على (١) العمل الميداني (*) (٢) استخدام معادلة نمو السكان (**) (٣) استخدام برنامج (GIS) لحساب عدد والوحدات السكنية ومساحة الأحياء السكنية من خلال الصور الفضائية وخرائط مديرية التسجيل العقاري في محافظة النجف الإشراف.

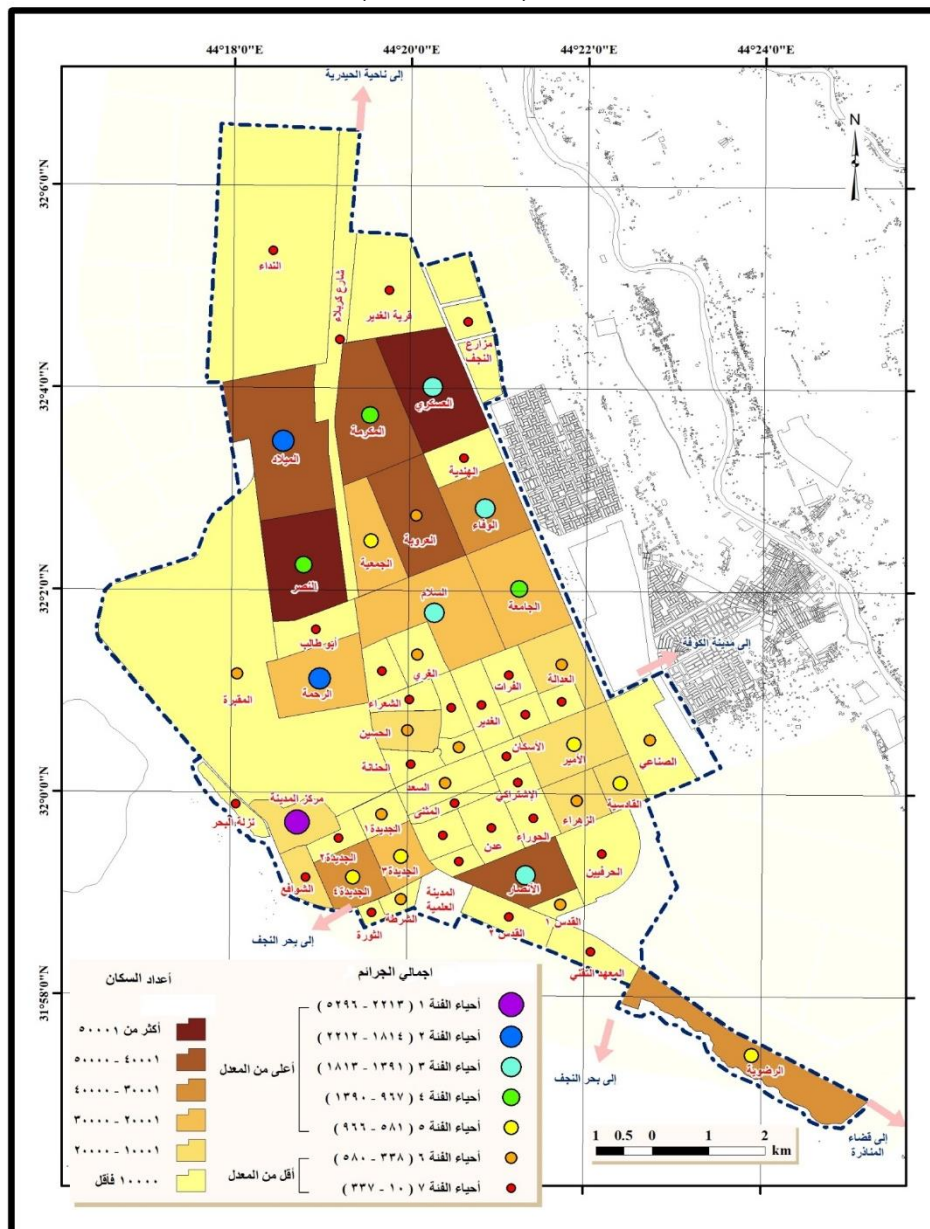
(*) تم جمع أعداد الجرائم وتوزيعها المكاني من سجلات الأساس في مراكز الشرطة المسؤولة عن أداء واجباتها الأمنية في مدينة النجف خلال مدة الدراسة.
 (**) تم حساب أعداد سكان أحياء مدينة النجف خلال مدة الدراسة تطبيق معادلة نمو السكان التالية بالاعتماد على تقديرات مديرية الإحصاء في محافظة النجف لأعداد السكان والمساكن في مدينة النجف لعام ٢٠٠٩ ,
 ٠,٢٧ × عدد السكان + عدد السكان = السنة التالية، أو استبدال علامة الموجب بعلامة سالبة فتكون النتيجة السنة السابقة.





المصدر: بيانات الجدول (١)

خريطة (١) التوزيع المكاني لإجمالي الجرائم مقارنةً بأعداد السكان في أحياء مدينة النجف للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٦)



ومما تقدم يلاحظ أن جميع الخصائص السكانية والاسكانية جاءت خلاف معايير الاسكان الحضري في العراق التي تنص على أن يكون معدل حجم السكان في الحي السكني يتراوح من (٩,٦٠٠-١٤,٦٠٠) نسمة , وعدد الوحدات السكنية يتراوح من (١٦٠٠-٢٤٠٠) مسكن والكثافة السكانية الصافية تتراوح من (٨٠-١٣٠) نسمة/هكتاراً (وزارة الاعمار والاسكان , ٢٠١٠, الصفحات ١٣,٩) وهذا التباين بين المعايير التخطيطية للأحياء السكنية مع ما موجود في الواقع يعطي صورة واضحة إلى شدة التركيز السكاني في كلا المنطقتين الذي يؤدي إلى زيادة حدة الاكتظاظ والاحتكاك بين الأفراد إذ تُعد من أهم العوامل التي تساعد على ارتفاع معدلات الجريمة بمختلف أنواعها , بمعنى أن معدلات الجريمة في حيي (الميلاد, الرحمة) يرتبط ارتفاع معدلاتها مع زيادة أعداد السكان فيهما وهذا التأثير سوف يبقى مستمراً بسبب ارتفاع معدلات الاكتظاظ السكاني. إضافة إلى ذلك أدى عامل التكوين الاجتماعي لسكان هذه الأحياء دوراً فاعلاً وذلك من خلال التنوع السكاني فيهما , ولاسيما حي (الرحمة) الذي يعد أكبر تجمع للسكن العشوائي في المدينة من سكنة المناطق المجاورة للمدينة من اقضية ونواحي المحافظة فضلاً عن المحافظات الأخرى وهذا أدى إلى وجود حالة عدم التجانس بين السكان. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة فيه وهذا الأمر ينطبق على حي (الميلاد) ومن خلال الدراسة الميدانية (*) يلاحظ أن شدة التنوع السكاني يرتفع في اطراف المدينة ويبدأ بالانخفاض تدريجياً نحو المركز, فضلاً عن العوامل الأخر المتمثلة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يكون لها التأثير الكبير على سلوك الفرد ضمن هذه الأحياء.

(٣) الفئة الثالثة: وتضم الأحياء التي تتراوح نسب الجرائم فيها (٤,١٪-٥٪) وتشمل الأحياء (العسكري, الأنصار, السلام, الوفاء) فمن خلال الجدول السابق يُلاحظ أن أعداد الجرائم بلغت فيها (١٨١٣, ١٧٩١, ١٧٣٩, ١٦٧٧) جريمة وسجلت نسبة مقدارها (٥٪, ٤,٩٪, ٤,٨٪, ٤,٦٪) على التوالي من المجموع الكلي للجرائم قيد الدراسة , وهي بذلك سجلت معدلات أعلى من المعدل العام للجرائم في المدينة كما جاء بالشكل (١) كما يُلاحظ أن أحياء هذه الفئة سجلت نسب للجرائم أعلى من أحياء الفئة الثانية, إلا ان الثانية تُعد أكثر تركيزاً للجرائم من أحياء هذه الفئة, وعلى الرغم من ذلك يُلاحظ انها تمثل مناطق مهمه لتركز للجريمة, مشكلة بذلك نمطاً مكانياً لتوزيع الجرائم فيها .

ومما تقدم يلاحظ أن أحياء الفئة الثالثة سجلت معدلات للجرائم مرتفعة , إذ تقف خلف هذا الارتفاع مجموعة من الخصائص المكانية ومنها ارتفاع أعداد السكان في هذه الأحياء إذ شكلت نسبة بلغ مقدارها (٨,٢٪, ٦٪, ٣,٣٪, ٤,٣٪) على التوالي من سكان المدينة , مما أثر في الكثافة السكانية الصافية التي بلغت معدلاتها (٥٠١, ٧٥٩, ٢٠٠, ٥٢٥) شخص/هكتاراً على التوالي, في حين بلغ معدل الاشغال للأسرة و للأشخاص في الوحدة السكنية (٨,٨٨, ٨,٤٠, ٨,٤٠, ٨,٤٠).

(*) أجرى الباحث عدداً من المقابلات مع مجموعة من المختبرين في الأحياء والمناطق السكنية في مدينة النجف مستفهماً عن مناطق السكن السابق للسكان, فضلاً عن المقابلات التي أجراها مع المواطنين عن طريق السؤال المباشر عن محل السكن السابق ومحل ولادتهم .

٧,٢٧, ٧,٠٧) شخص/مسكن على التوالي (١,٣٣, ١,٢٥, ١,٠٩, ١,٠٥) اسرة/مسكن على التوالي في المدينة , كما أثرت سعة مساحة هذه الأحياء في اتساع الامتداد العمراني فيها وبالتالي زيادة أعداد الوحدات السكنية التي شكلت نسبة مقدارها (٢,٧٪, ٦,٥٪, ٦,٣٪, ٨,٤٪) على التوالي من مجموع الوحدات السكنية في المدينة, وبمساحة سكنية صافية تبلغ نسبتها (٤٧٪, ٤٠٪, ٤١٪, ٣٨٪) على التوالي من مساحة الأحياء السكنية, مما أثر وبشكل واضح في ارتفاع الكثافة الاسكانية الصافية في هذه الأحياء إذ بلغت مقدارها (٥٦, ٩٠, ٢٨, ٧٤) مسكن/هكتاراً على التوالي من مساحة هذه الأحياء, ويلاحظ أن أحياء الفئة الثالثة هي الأخرى جاءت بياناتها السكانية والاسكانية متباينة عن ما ذكر سابقاً من معايير التخطيط الحضري , مما يعني أن التركيز والاكتظاظ السكاني ساعد على ارتفاع معدلات الجرائم في احياء الفئة الثالثة.

إضافة إلى ما ذكر آنفاً هناك عوامل تساعد في ارتفاع معدلات الجرائم في هذه الأحياء, فعلى الرغم من طابعها الحضري إلا أن الصفة الشعبية هي الغالبة عليها ولا سيما في حيي (العسكري, الانصار) وهذا أثر في زيادة التنوع السكان وما ينتج عنه من اختلاف في العادات والتقاليد ولاسيما ما بعد عام (٢٠٠٣) وما صاحبها من عمليات نزوح داخلي أدى ذلك كله إلى إيجاد حالة من عدم التجانس فسادت عمليات القتل بسبب الثأر وغسل العار إضافة إلى شيوع المنازعات العشائرية فضلاً عما تتصف به المناطق الشعبية من خصومات بسبب انخفاض المستوى المعاشي والثقافي الذي يُعد من سمات هذه المناطق, إضافة إلى تنوع استعمالات الأرض ولاسيما التجارية وتداخلها مع السكنية إذ ساعد اتساع مساحة هذه الأحياء تعدد الأسواق والمحلات والمراكز التجارية مما أدى إلى خلق مناطق تجمع واكتظاظ جديدة تكون مهينة للقيام بالسلوك الإجرامي على مختلف أنواعه , فضلاً عن انتشار المناطق العشوائية بالجوار بالقرب من حيي (العسكري, الانصار) إذ أثرت هذه المناطق وبصورة مباشرة على ارتفاع معدلات الجرائم بوصفها مجالاً مكانياً يستخدمه البعض من سكنة المناطق العشوائية لممارسة نشاطاته اليومية سواء كانت المشروعة أو غير المشروعة .

(٤) **الفئة الرابعة:** وتضم الأحياء السكنية التي تتراوح نسب الجرائم فيها (١,٣٪ - ٤٪) وتشمل الأحياء (النصر, الجامعة, المكرمة) إذ بلغت أعداد الجرائم المسجلة فيها (١٣٩٠, ١٢٤٠, ١٢٥٨) جريمة وبنسبة مقدارها (٨,٣٪, ٥,٣٪, ٤,٣٪) على التوالي من أجمالي الجرائم قيد الدراسة وهي بذلك تسجل معدلات أعلى من المعدل العام في المدينة , وعلى الرغم من انخفاض اعداد الجرائم المسجلة فيها مقارنةً بالفئات السابقة إلا أن الأحياء السكنية في هذه الفئة تُعد مناطق تركز للجريمة ومن مناطق الضعف الأمني.

ويلاحظ أن الأحياء في هذه الفئة سجلت معدلات للجريمة مرتفعة وهذه نتيجة لطبيعة الخصائص المكانية , إذ شكلت أعداد سكان نسبة مقدارها (٣,٧٪, ١,٣٪, ١,٦٪) على التوالي من سكان المدينة , فيما بلغ معدل الكثافة السكانية الصافية (٤٥١, ٢٨٦, ٣٧٠) شخص/هكتاراً على التوالي, في حين بلغ معدل الاشغال (٧,٧٨, ٧,١٧, ٨,٥٥) شخص/هكتاراً على التوالي و(١,١٦, ١,٠٧, ١,٢٨) اسرة/مسكن على التوالي في المدينة , فيما بلغت نسبة أعداد الوحدات

السكنية (٣,٧٪, ٤,٣٪, ٦,٥٪) على التوالي من مجموع الوحدات السكنية في المدينة , وشكلت المساحة السكنية الصافية نسبة مقدارها (٥١٪, ٣٥٪, ٤٥٪) على التوالي من مساحة الأحياء السكنية لهذه الفئة , في حين بلغت الكثافة السكنية الصافية (٥٢, ٤٠, ٤٣) مسكن/هكتاراً على التوالي , ويلاحظ أن هذه الفئة جاءت ببيانات مكانية تختلف عن المعايير التخطيطية الموضوعة لتنظيم الاسكان في المناطق الحضرية , وهذا يشير الى ان حالة التركيز السكاني تساعد على ارتفاع معدلات الجرائم في أحياء هذه الفئات .

إضافة إلى ذلك يساعد عامل التنوع السكاني في زيادة أعداد الجرائم , وان كانت حدة التنوع تختلف حسب قربها من مركز المدينة إلا أنه لعب دوراً كبيراً ولاسيما الأحياء الكبيرة كحي النصر على سبيل المثال إذ يُعد ثاني اكبر حي سكني في المدينة من حيث عدد السكان ولاسيما بعد عام (٢٠٠٣) ومن خلال الدراسة الميدانية لوحظ أن عامل التنوع السكاني لا يقتصر تباينه بين الأحياء في المدينة وانما يشمل الحي الواحد , إذ تتباين المحلات السكنية في شدة تنوع سكانها سواء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسكانية والاسكانية مما يؤثر في تباين تركيز معدلات الجرائم داخل الحي الواحد فضلاً عن التأثير في معدل الجريمة في الحي عند المقارنة مع الأحياء الأخرى , فضلاً عن أن سعة مساحة الحي السكني يكون سبباً في زيادة الأسواق والمحلات التجارية بغية تلبية متطلبات السكان وهذا يؤثر في زيادة الاحتكاك فيه مما يؤدي إلى زيادة النزاعات , ويساعد عامل الجوار بين الأحياء السكنية والمناطق العشوائية على ارتفاع معدلات الجرائم في بعض المناطق ولاسيما تلك التي تتميز بمراكزها التجارية , فضلاً عن مجاورة كل من حيي (المكرمة , النصر) للمناطق العشوائية وهذا ساعد وبشكل كبير على انتقال بعض الافراد لممارسة الأعمال الاجرامية.

(٥) الفئة الخامسة: وتضم الأحياء التي تتراوح نسب الجرائم فيها (١,٢-٣٪) إذ يلاحظ أن أعداد الجرائم المسجلة في أحياء هذه الفئة تراوحت وبترتيب تنازلي بين حيي (الأمير, الجمعية) إذ بلغت (٩٦٦, ٧٦٦) جريمة وبنسبة مقدارها (٧,٢٪, ١,٢٪) على التوالي من أجمالي الجرائم وهي بذلك تُسجل معدلات أعلى من المعدل العام للجرائم في المدينة , ويبلغ أجمالي عدد الجرائم المسجلة في الأحياء (٦) ضمن هذه الفئة بلغ (٥١٠٥) جريمة وشكلت نسبة مقدارها (٤,١٪) جريمة وهي بذلك تمثل منطقة تركز للجريمة وجاذبة للمجرمين .

ومما تقدم يلاحظ أن الأحياء في هذه الفئة سجلت معدلات للجريمة مرتفعة, وهذا جاء نتيجة لتظافر العديد من الخصائص المكانية التي تؤثر في حياة الإنسان وسلوكه اتجاه الآخرين , فمن خلالها يتفاعل الانسان مع محيطه ومن تلك الخصائص الحجم السكانية وسعة مساحة الحي السكني, فمن الجدول اعلاه يلاحظ أن أعداد سكان ضمن هذه الفئة سُجلت وبترتيب تنازلي بين حيي (الأمير, الجمعية) نسبة مقدارها (٢,٢٪, ٩,٢٪) على التوالي من أجمالي سكان المدينة , وهذا أثر في معدل الكثافة السكانية الصافية الذي بلغ (١٩٠, ٣٥٧) شخص/هكتاراً على التوالي, فيما بلغ معدل الاشغال (٥٧,٨, ٠٦,٨) شخص/مسكن على التوالي و(٢٨,١, ٢٠,١) اسرة/مسكن , فيما بلغت نسبة أعداد الوحدات السكنية للأحياء السكنية (٢,٠٢٪, ٢,٨٪) على

التوالي من مجموع الوحدات السكنية في المدينة، فيما بلغت نسبة المساحة السكنية الصافية (٥٢٪، ٤٠٪) على التوالي من مساحة الأحياء السكنية، فيما بلغ معدل الكثافة الاسكانية الصافية (٢٢، ٤٤) مسكن/هكتاراً على التوالي.

ومن خلال ما تقدم يُلاحظ أن الخصائص السكانية والاسكانية لأحياء هذه الفئة جاءت مخالفة لمعايير الإسكان الحضري باستثناء كل من حيي (الأمير، القادسية) التي جاءت أعداد الوحدات السكنية متوافقة مع بعض المعايير، ويلاحظ أن ارتفاع كل من معدل الكثافة السكانية والاسكانية الصافية يتباين من مكان الآخر ضمن هذه الفئة مما يؤدي إلى التأثير في ارتفاع معدلات الجرائم في تلك الأحياء باستثناء حي (الأمير) فعلى الرغم من انخفاض معدل الكثافة السكانية والسكنية فيه إلا أنه سجل أعلى معدلات الجريمة من غيره وذلك يعود إلى جملة من الخصائص المكانية التي يتمتع بها، ومنها ما يتعلق بنوع استعمالات الأرض إذ تتواجد ضمن حدوده الادارية العديد من الشوارع التجارية التي تكون مناطق اكتظاظ سكاني إضافة إلى تواجد العديد من المصارف الحكومية والاهلية ومحال تداول العملات المالية، مما يساعد في ارتفاع معدلات بعض أنواع الجرائم دون أخرى، وهنا لا بد من إيضاح امر وهو أن ارتفاع معدلات الكثافة السكانية والسكنية تكون عاملاً مهماً ومؤثراً ليس فقط في معدلات الجريمة بل في ارتفاع أعداد المجرمين ضمن هذا الأحياء السكنية، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن معدلات الجريمة ينخفض في (الجديدة ٤) إلى أقل ما هو مسجل في حي (الأمير) رغم ارتفاع معدلات الكثافة السكانية الصافية في الأولى وبفارق كبير عن الثانية، إلا أن بيانات التسجيل الجنائي تشير إلى أن أعداد المتهمين الذين محل سكنهم في (الجديدة ٤، الأمير) تبلغ (٦٢٢، ١٣٤) متهماً على التوالي وهذا يشير إلى أن تأثير الخصائص المكانية السكانية والاسكانية ليس بالضرورة أن تؤثر في ارتفاع أو انخفاض معدلات الجرائم داخل الحي نفسه وانما تؤثر في جعل تلك الأحياء مناطق لتصدير المجرمين سواء كانت افعالهم الإجرامية داخل نفس المنطقة أو خارجها وهذا الامر يشمل جميع الأحياء والمناطق السكنية في مدينة النجف.

(٦) **الفئة السادسة:** وتضم الأحياء التي تتراوح نسبة الجرائم فيها (١، ٢٪) إذ تراوحت اعداد الجرائم المسجلة ضمن هذه الفئة وبشكل تنازلي بين أعلى قيمة في حي (الصناعي) وأقل قيمة في حي (السعد) إذ بلغت (٥٨٠، ٣٨٣) جريمة وشكلت نسبة مقدارها (١، ٦٪، ١، ١٪) على التوالي من أجمالي الجرائم وهي بذلك تسجل معدلاً أقل من المعدل النسبي العام للجريمة في المدينة، ويلاحظ أن مجموع اعداد الجرائم في الأحياء (١٢) ضمن هذه الفئة بلغ (٥٧٦٥) جريمة وبنسبة يبلغ مقدارها (١٥، ٨٪) من أجمالي الجرائم في المدينة.

ويلاحظ أن الأحياء والمناطق السكنية ضمن هذه الفئة سجلت معدلات للجريمة أقل من الفئات السابقة وجاء هذا نتيجة التباين في الخصائص المكانية، إذ تراوحت النسب المئوية لأعداد السكان وبترتيب تنازلي بين حيي (الصناعي، السعد) الى (٢٪، ٠، ٨٪) على التوالي من سكان المدينة، وبلغ معدل الكثافة السكانية الصافية (٤٧٣، ١٤٠) شخص/هكتاراً على التوالي وبمعدل اشغال بلغ (١٠، ٧، ٠٤، ٧) شخص

/مسكن على التوالي , وبلغ معدل الاشغال للأسر (١,٠٠٦, ١,٠٠٥) اسره/مسكن على التوالي , فيما ساعد الانخفاض النسبي في مساحة الأحياء السكنية ضمن هذه الفئة على انخفاض النسبة المئوية لأعداد الوحدات السكنية إذ بلغت (٠,٢٪, ٠,٩٪) على التوالي من مجموع الوحدات السكنية في المدينة وشكلت المساحة السكنية الصافية نسبة بلغ مقدارها (٢٪, ٤٧٪) على التوالي من مساحة الأحياء, في حين بلغ معدل الكثافة الاسكانية (٦٧, ٢٠) مسكن/هكتاراً على التوالي. ويلاحظ من خلال ما تم استعراضه من بيانات لبعض الخصائص المكانية والاسكانية عن وجود تباين في معدلاتها مع ما تم ذكره في المجموعات السابقة وفي نفس الوقت يلاحظ أن أغلب أحياء هذه الفئة جاء متوافقاً مع معايير الاسكان الحضري باستثناء كل من حيي (العروبة, الزهراء) إذ جاءت أعداد السكان وأعداد المساكن على خلاف ما تم اعتماده في المعايير التخطيطية, ولهذا التباين أثر في معدل الكثافة السكنية والاسكانية وعلى معدل الاشغال للوحدة السكنية والتي يكون تأثيرها في زيادة أعداد الجرائم ولاسيما المناطق والأحياء ضمن هذه الفئة باستثناء حيي (الصناعي, المقبرة, الصحة) فعلى الرغم من البيانات السكنية والاسكانية فيها إلا أن ارتفاع الكثافة السكانية ليس لها ذلك الأثر فيها إذ أن التواجد السكاني والسكني في هذه المنطقة يكون محدوداً جداً أو معدوماً بالكامل كما هو في مقبرة وادي السلام . وهذا ما أشارت إليه نتائج قياس واختبار العلاقة بين متغير عدد الجرائم ومتغير (عدد السكان, عدد المساكن, المساحة السكنية الصافية) إذ بلغ قيمة معامل الارتباط (٠,١٤١, ٠,١٦١, ٠,٢٦٧) على التوالي وهذا يشير إلى تنذبذ العلاقة بين المتغيرين في احياء هذه الفئة, بمعنى أن (٢٪, ٢,٦٪, ٧,١٪) من معدلات الجريمة في هذا الفئة ترتبط بارتفاع أو انخفاض قيم المتغيرات أعلاه, وهذا يعني أن (٩٨٪, ٩٧,٤٪, ٧٢,٧٪), من معدلاتها ترتبط بالعوامل أخرى, إذ ينصرف الأمر إلى طبيعة استعمالات الأرض ضمن بعض الأحياء فغالباً ما تتداخل استعمالات الأرض مما يسبب تبايناً في قوة تأثير تلك الاستعمالات الامر الذي يؤدي إلى تركيز معدلات أنواع من الجرائم دون الأخرى, وهذا الامر ينطبق على الأحياء (الصناعي, المقبرة, الصحة) فعلى الرغم من اختلاف الوظيفة الرئيسية لاستعمالات الأرض في هذه المناطق إلا أن التداخل فيما بينها أدى إلى ارتفاع معدلات أنواع من الجرائم فيها دون غيرها.

وعلى الرغم من ان اغلب الاحياء السكنية في هذه الفئة جاءت متوافقة مع المعايير التخطيطية للإسكان الحضري, إلا أن البعض منها اصبح محاذياً للمناطق العشوائية أو انها تقع ضمن حدودها الادارية كما هو الحال في حيي (الشرطة والصناعي) مما أدى الى ارتفاع نسبة التنوع السكاني الأمر الذي انتج حالة من عدم توافق بين والعادات والتقاليد وبالتالي اثرت على سلوكيات بعض الافراد التي نتج عنها ارتفاع حدة الخلافات والنزاعات الأمر ساعد على ارتفاع معدلات الجرائم ضمن هذه الأحياء أولاً, وساعد على ارتفاع عدد المجرمين ثانياً, فمن خلال بيانات التسجيل الجنائي عن سكن المتهمين بالجرائم يتضح أن أعدادهم في كلا الحيين بلغت (١٧٣, ٩) متهماً من مجموع المتهمين بالجرائم في المدينة, ومن وجهة نظر أخرى يُلاحظ أن

وعلى الرغم من ان اغلب الاحياء السكنية في هذه الفئة جاءت متوافقة مع المعايير التخطيطية للإسكان الحضري, إلا أن البعض منها اصبح محاذياً للمناطق العشوائية أو انها تقع ضمن حدودها الادارية كما هو الحال في حيي (الشرطة والصناعي) مما أدى الى ارتفاع نسبة التنوع السكاني الأمر الذي انتج حالة من عدم توافق بين والعادات والتقاليد وبالتالي اثرت على سلوكيات بعض الافراد التي نتج عنها ارتفاع حدة الخلافات والنزاعات الأمر ساعد على ارتفاع معدلات الجرائم ضمن هذه الأحياء أولاً, وساعد على ارتفاع عدد المجرمين ثانياً, فمن خلال بيانات التسجيل الجنائي عن سكن المتهمين بالجرائم يتضح أن أعدادهم في كلا الحيين بلغت (١٧٣, ٩) متهماً من مجموع المتهمين بالجرائم في المدينة, ومن وجهة نظر أخرى يُلاحظ أن

الأحياء في هذه الفئة تُعد أكثر ترتيباً وتنظيماً لاستعمالات الأرض الحضرية من سابقتها وهذا الأمر انعكس على معدلات الخصائص المكانية فضلاً عن وانخفاض في أعداد المراكز التجارية والأسواق المحلية باستثناء محلة (الجديدة ١) التي تُعد منطقة لبيع الجملة والمفرد، وهذا أدى إلى انخفاض أعداد الجرائم فيها مقارنة بالأحياء في الفئات السابقة .

(٧) **الفئة السابعة:** وتضم الأحياء السكنية التي تتراوح نسبة الجرائم فيها بين (٠,٠٣٪ - ١٪) إذ تراوحت أعداد الجرائم المسجلة ضمن هذه الفئة وبشكل تنازلي بين أعلى قيمة في حي (الثورة) وأقل قيمة في (قرية الغدير) إذ يبلغ (٣٣٧, ١٠) جريمة وشكلت نسبة مقدارها (٠,٠٩٪, ٠,٠٣٪) على التوالي من أجمالي الجرائم , وهي بذلك تسجل معدلات أقل من المعدل العام للجرائم في المدينة ويلاحظ أن أجمالي عدد الجرائم المسجلة في الأحياء (٢٨) ضمن هذه الفئة بلغ (٥١٨٦) جريمة ونسبة يبلغ مقدارها (١٤,٢٪) من مجموع الجرائم في المدينة.

وهذا يشير إلى أن تباين معدلات الخصائص المكانية له دوراً مهماً في انخفاض معدلات الجريمة في هذه الفئة، إذ انخفض أعداد السكان إلى أقل من الحد الأعلى بالنسبة لمعايير الإسكان الحضري باستثناء منطقة (الشوافع) إذ تراوحت أعداد السكان بين أعلى قيمة في (الشوافع) وأقل قيمة في حي (عدن) (١٧٣٦٣, ٤٠١).

نسمة على التوالي، شكلت نسبة مقدارها (٢,٣, ٠,٠٤) على التوالي من سكان المدينة، وهذا أثر في معدلات الكثافة السكانية الصافية التي تراوحت بين أعلى قيمة في (الشقق السكنية) وأقل قيمة في حي (النداء) التي بلغت (٣,١, ٥,٠٢,٧) نسمة على هكتار على التوالي، وبمعدل اشغال تراوح بين أعلى قيمة في (الشقق السكنية) وأقل قيمة في (الجديدة ٢) والتي بلغت (٦,٨, ١٦,٣) شخص/مسكن على التوالي وبلغ معدل الاشغال للأسر (٢,٤, ١,٠٢) اسره/مسكن على التوالي، كما يُلاحظ أن الأحياء والمناطق السكنية سجلت تبايناً في سعة مساحتها التي أثرت وبشكل مباشر في نسبة الوحدات السكنية التي تراوحت بين أعلى نسبة في منطقة (الشوافع) وأقل نسبة في حي (عدن) إذ بلغت (٢,٤٪, ٠,٠٣٪) على التوالي من مجموع الوحدات السكنية في المدينة وبمساحة سكنية صافية تراوحت بين أعلى نسبة في منطقة (الشوافع) وأقل نسبة في (الشقق السكنية) إذ بلغت (٨٢,٣٪, ٤,٧٪) على التوالي من مساحة أحياء هذه الفئة، فيما سجلت الكثافة السكنية الصافية معدلات تراوحت بين أعلى قيمة لها في (الشقق السكنية) وأقل قيمة في (النداء) إذ بلغت (١٥٠,٨, ٤٣, ٠) مسكن/هكتاراً على التوالي.

ومما تقدم يُلاحظ أن أغلب أحياء هذه الفئة سجلت معدلات أقل من المعدل العام للجريمة في المدينة وأقل من معدلات الفئات السابقة، وهذا الانخفاض إنما يشير إلى عدة عوامل أدت إلى انخفاض معدلات الجريمة في هذه الأحياء ولاسيما تلك التي ترتبط بالخصائص المكانية مما جعلت منها أقل تركيزاً للجريمة عما سواها من أحياء في المدينة، كما يلاحظ أن أغلب أحياء هذه الفئة قد سجلت معدلات لخصائصها المكانية والسكانية والإسكانية أقل من الأحياء الأخرى بالمدينة باستثناء عدد قليل منها وهذه الأخيرة على الرغم من تسجيلها معدلات سكانية وإسكانية عالية إلا أنها سجلت معدلات للجريمة أقل من سابقتها .

وهذا ما أشارت إليه نتائج قياس واختبار العلاقة بين متغير عدد الجرائم ومتغير (عدد السكان، عدد المساكن، المساحة السكنية الصافية) إذ بلغ قيمة معامل الارتباط بيرسون (٠,١٤٦، -٠,٤١٩، ٠,٢٥٩) على التوالي وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين عدد الجرائم وعدد السكان. فيما كانت العلاقة عكسية مع متغير عدد الوحدات السكنية والمساحة السكنية الصافية، وهذا التباين في اتجاه العلاقة يتأثر حسب التباين في قيم المتغيرين في احياء هذه الفئة بمعنى أن (٢,١٪) من معدلات الجريمة ترتبط بارتفاع أعداد السكان في هذه الفئة (٩٧,٩٪) منها يرتبط بعوامل أخرى، فيما يشير التناسب العكسي مع المتغيرات الأخرى إلى عدم تأثيرهما في ارتفاع معدلات الجريمة وهذا يشير إلى وجود عوامل أخرى أكثر تأثيراً .

الاستنتاجات:

تناول هذا البحث إحدى أهم المشكلات الاجتماعية التي لا يكاد يخلو منها أي مجتمع بشري ولاسيما المجتمعات الحضرية إلا وهي مشكلة الجريمة، وقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات أهمها:-

(١) ان التوزيع المكاني لمعدلات الجريمة في الفئات (السبعة) أعلاه التي تم تقسيم احياء ومناطق السكن في منطقة الدراسة عليها حسب معدلات الجرائم نجد أن شدة التباين فيما بين تلك الفئات واضح , فضلاً عن التباين الحاصل ما بين الأحياء والمناطق داخل كل فئة ولاسيما الفئات الخمسة الأولى .

(٢) ان اعلى معدلات للجريمة سجلت ضمن الفئات من (١- ٥) والبالغ عددها (١٦) حياً إذ سجلت معدلات أعلى من المعدل العام للجريمة في المدينة وهي بذلك تشكل أنماطاً مكانية يتركز حدوث الجرائم فيها بمختلف أنواعها خلال مدة الدراسة.

(٣) يُلاحظ أن ارتفاع نسبة معدلات الجريمة يسير بشكل طردي مع زيادة عدد الأحياء والمناطق السكنية وهذا ما كانت عليه كل من الفئة (٦,٧) بمعنى أن زيادة عدد الأحياء السكنية البالغ عددها (٤٠) يساعد على زيادة العدد التراكمي للجريمة داخل الفئة، إلا أنها وعلى الرغم من ذلك فقد سجلت معدلات أقل من المعدل العام للجريمة في المدينة، وهذا على خلاف ما كانت عليه مجمل الأحياء السكنية في الفئات السابقة.

(٤) إن الجريمة في مدينة النجف ماهي إلا نتيجة تظافر وتفاعل العديد من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية والثقافية، بمعنى ان المكان وما فيه من خصائص سواء كانت طبيعية او بشرية ما هي إلا الفرشة الرئيسة التي تؤثر في سلوك الفرد اتجاه الآخرين، لذلك يُلاحظ ان التوزيع المكاني لمعدلات الجرائم كان عشوائياً ومتبايناً في المدينة.

(٥) ان لارتفاع اعداد السكان تأثيراً واضحاً في ارتفاع معدلات الجرائم، إذ يُلاحظ ان اعلى معدلاتها سُجلت في الأحياء والمناطق السكنية ذات الكثافات السكانية العالية، فيما لعبت استعمالات الأرض الحضرية دوراً مهماً في تركيز بعض انواع الجرائم دون غيرها كما هو الحال في حي الصحة وحي الأمير ومركز المدينة، إذ أدى تركز بعض الدوائر الحكومية والمحال

التجارية ومكاتب الحوالات المالية فضلاً عن الأهمية الدينية والتاريخية الى ارتفاع معدلات الجرائم فيها.

(٦) ان التباين المكاني لمعدلات الجرائم في مدينة النجف اظهر ان انماط توزيعها تتركز في (١٦) حياً ومنطقة سكنية اي ما يعادل (٢٨٪) من احياء المدينة، إذ بلغ مجموع الجرائم المسجلة فيها (٢٥٤٧٤) جريمة اي ما يعادل (٦٩,٩٪) من اجمالي الجرائم الذي يبلغ (٣٦٤٢٥) جريمة وهي بذلك تمثل مناطق ضعف أمني ومناطق مهيئة لممارسة السلوك الاجرامي وجاذبة للمجرمين بسبب ما تتمتع به من خصائص مكانية.

(٧) أن التوزيع الاحصائي للجريمة منحاز إلى اماكن معينة ولا يتوافق مع منحنى التوزيع الطبيعي للبيانات، مما يؤكد الحاجة إلى رسم سياسات مكانية تتناسب مع الحاجة إلى معالجة آنية ومستقبلية لبعض الاماكن وبشكل خاص.

المقترحات:

من أجل استكمال متطلبات البحث واعطاء رؤية للحد من انتشار الجريمة خلص البحث لعدة

مقترحات الى الجهات المسؤولة ذات العلاقة وكما يأتي: -

١- زيادة التعاون ما بين المؤسسات الأمنية والاكاديمية في محافظة النجف ولاسيما المختصة منها بدراسة موضوع الجريمة، من خلال فتح مركز للدراسات الأمنية والمكانية والاجتماعية في مديرية شرطة النجف يكون مختص بدراسة وتحليل الجريمة وتقويم كفاءة عمل وأداء الدوائر الامنية بكافة اقسامها مكانياً.

٢- زيادة أعداد أفراد رجال الشرطة والأليات المستخدمة بما يتناسب مع المهام الموكلة لمراكز الشرطة حسب مجال عملها بما يضمن شمول كافة أجزاء الأحياء والمناطق السكنية في المدينة بالخدمات الأمنية.

٣- زيادة فعالية دور الاعلام المرئي او الإلكتروني التابع لمدينة شرطة محافظة النجف لتوعية افراد المجتمع بخطورة الجريمة بصورة عامة والتأكيد على الاهم منها ولاسيما جريمة المخدرات والسرقة والقتل العمد، والحث على زيادة التعاون مع الجهات الامنية من اجل الحد من انتشار الجرائم في المدينة.

٤- اعتماد وسائل المراقبة والمتابعة الحديثة كاستعمال الكاميرات الحديثة من خلال نصب منظومة متكاملة داخل المدينة ولاسيما في المناطق الحيوية، كمركز المدينة والشوارع الرئيسية من اجل المساهمة في عملية الكشف المبكر عن الجرائم والقبض على المجرمين هذا من جهة ومن جهة اخرى تسهم في تخفيض الضغط على منتسبي الشرطة داخل المدينة والاستفادة من الاعداد في تغطية الاجزاء الاخرى من المدينة ولاسيما اطرافها.

٥- يوصي الباحث بإجراء دراسة تفصيلية لبعض احياء مدينة النجف ولاسيما تلك التي ترتفع فيها معدلات الجريمة الى اعلى من المعدل العام للجريمة، يتم من خلالها البحث عن اسباب حدوث الجرائم حسب نظام الشوارع وتوزيع المحال التجارية ونوعية التصاميم العمرانية السائدة.

المصادر:

1) Cappelli, C. (2013). The Language of Spatial Analysis. USA: Copyright © Esri

(٢) العربية, مجمع اللغة. (٢٠٠٤). معجم الوجيز. المملكة العربية السعودية: طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم.

(٣) حسين عليوي ناصر الزيادي. (٢٠١٥). جغرافية الجريمة مبادئ واسس. دمشق: دار الحصاد.

(٤) حمد توفيق محمد. (١٧, ٤, ٢٠١٤). جغرافية الجريمة علم يجب العناية. مجلة العين الساهرة الاماراتية, صفحة ٥٩.

(٥) ديفيد هربرت. (٢٠٠١). جغرافية الجريمة الحضرية (المجلد الطبيعية الاولى). (ليلي بنت صالح محمد زعزوع, المترجمون) بيروت: الدار العربية للعلوم.

(٦) سلوى عثمان الصديقي , جلال الدين عبد الخالق, و السيد رمضان. (٢٠٠٢). انحراف الصغار وجرائم الكبار. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

(٧) سماح سالم, علي , بهاء رزيقي , سالم , محمد. (٢٠١٥). الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف (المجلد الطبعة الاولى). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

(٨) صبري فارس الهيتي, و خليل اسماعيل محمد. (١٩٨٩). جغرافية الاستيطان الريفي. بغداد: مطبعة بيت الحكمة.

(٩) وزارة الاعمار والاسكان . (٢٠١٠). معايير التخطيط الحضري. العراق: الهيئة العامة.

2) Arabic, Language Academy. (2004). Al-Wajeez Dictionary. Kingdom of Saudi Arabia: Special edition of the Ministry of Education.

3) Hussein Aliwi Nasser Al-Zayadi. (2015). Geography of crime principles and foundations. Damascus: Dar Al-Hasad.

4) Hamad Tawfiq Muhammad. (17, 4, 2014). The geography of crime is a science that must be taken care of. Al Ain Al Sahira Emirati magazine, page 59.

5) David Herbert. (2001). The geography of urban crime (volume 1). (Laila bint Saleh Muhammad Zaazou, the translators) Beirut: Arab House of Sciences.

6) Salwa Othman Al-Siddiqi, Jalaluddin Abdel Khaleq, and Mr. Ramadan. (2002). Child delinquency and adult crimes. Alexandria: Modern University Office.



- 7) Samah Salem, Ali, Bahaa Rizqi, Salem, Muhammad. (2015). Social service in the field of crime and deviance (Volume 1st edition). Amman: Dar Al Masirah for Publishing, Distribution and Printing.
- 8) Sabri Fares Al-Hiti, and Khalil Ismail Muhammad. (1989). Geography of rural settlement. Bafdad: House of Wisdom Press.
- 9) Ministry of Construction and Housing. (2010). Urban planning standards. Iraq: General Authority.

